الأمم المتحدة A/51/PV.105

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الحادية والخمسون

الجلسة العامة ١٠٥
الخميس، ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٧، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غزالي إسماعيل ..... (ماليزيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

بيان من الرئيس

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بصفتي رئيسا للجمعية العامة ينبغي أن أعرب عن إحساسي بالصدمة والهلع إزاء الوفيات والإصابات الناتجة عن الانفجار الذي وقع في القدس. وقلوبنا تشعر بالأسى للأسر المكلومة ونقدم إليها أعمق تعازينا. وأزماننا هذه كثيرا ما تتخللها أحداث العنف وأعمال التطرف واليأس. وإننا بحاجة الى مد يد السلام والمصالحة الى الآخرين.

البند ٣٧ من جدول الأعمال (تابع)

حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي

تقرير الأمين العام (A/51/935)

مشروع القرار (A/51/L.77/Rev.1)

تقرير اللجنة الخامسة (A/51/956)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل فنزويلا ليتولى عرض مشروع القرار A/51/L.77/Rev.1.

السيد اسكوفار - سالوم (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): نيابة عن مجموعة أصدقاء الأمين العام بشأن مسألة هايتي، يسعدني أن أتولى عرض مشروع القرار A/51/L.77/Rev.1 على الجمعية العامة. وقد انضمت البلدان التالية الى قائمة مقدمي مشروع القرار: الاتحاد الروسي، اسبانيا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، الدانمرك، السلفادور، السويد، غواتيمالا، فنلندا، كوستاريكا، لكسمبرغ، النرويج، النمسا، نيكاراغوا، هايتي، هولندا، اليابان، اليونان.

يشيد مشروع القرار في ديباجته بشعب هايتي لسعيه الجاري لإرساء الديمقراطية والعدالة والازدهار الاقتصادي على أساس متين ودائم. ويساند استمرار قيادة الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية لجهود المجتمع الدولي الرامية الى تعزيز التقدم السياسي في هايتي.

ويرحب مشروع القرار أيضا بالجهود المستمرة التي تبذلها الدول من أجل توفير المساعدة الإنسانية والتعاون التقني لشعب هايتي، ويدعم بالكامل مساهمة البعثة

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

97-85898

9785898

المدنية الدولية في هايتي ومديرها التنفيذي وموظفيها ومساهمة بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي في تهيئة مناخ من الحرية والتسامح مؤات للمراعاة التامة لحقوق الإنسان وإعادة الديمقراطية الدستورية بشكل كامل لهايتي.

ويرحب منطوق مشروع القرار بتوصية الأمين العام الواردة في تقريره المؤرخ ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧ بتجديد ولاية الإشراف المشترك للأمم المتحدة مع منظمة الدول الأمريكية في البعثة المدنية الدولية في هايتي، ويقرر الإذن بتجديد ولاية عنصر الأمم المتحدة في البعثة المدنية الدولية في هايتي حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧.

ويؤكد المنطوق من جديد مرة أخرى التزام المجتمع الدولي بمواصلة تعاونه التقني والاقتصادي والمالي مع هايتي دعما لجهودها في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أجل تعزيز المؤسسات الهايتية المسؤولة عن إقامة العدل، وضمان الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، والاستقرار السياسي، والتنمية الاقتصادية.

وفي الوقت الذي تشكل فيه الحالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية المحفوفة بالمخاطر عبئا إضافيا على المؤسسات الوليدة التي تمثل أساس دولة القانون، يظل استمرار وجود البعثة المدنية الدولية في هايتي حاسما في ترسيخ الديمقراطية. وهذا هو السبب في ثقتنا بأن اعتمادنا مشروع القرار هذا سيساعد هايتي على التقدم مستقبلا بجهدها الذاتي.

السيد ليلونغ (هايتي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): وإذ نحن نجتمع للنظر في البند ٣٧ من جدول الأعمال عن حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي، أود نيابة عن حكومة وشعب هايتي أن أجدد شكرنا للجمعية العامة على الاهتمام الذي أولته دائما لهذه المسألة وامتناننا العميق للأمين العام على جهوده الدؤوبة من أجل سيادة حكم القانون في هايتي.

والأمين العام، في تقريره A/51/935 المؤرخ ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧، يقدم استعراضا لحالة حقوق الإنسان في هايتي، ويقيّم أداء الهيئة القضائية والسجون، ويصف الأنشطة المضطلع بها لتعزيز وتقوية المؤسسات. ويلقي التقرير الضوء على جوانب التقدم والقصور في العملية الديمقراطية في هايتي، التي لم تقدر درجة تعقيدها والمصاعب التي تكتنفها تقديرا صحيحا.

وتقدر حكومتي ما ورد في التقرير من تأكيد على النتائج الكبيرة التي أحرزت في الجهود المبذولة لضمان احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية في جميع أرجاء البلد. وهكذا، في إطار حالة سياسية واجتماعية - اقتصادية هشة، ظل الشعب الى درجة كبيرة يتمتع بحقوقه المدنية والسياسية. فحرية التعبير مكفولة ويمكن للمواطنين أن يعبروا عن آرائهم بحرية ودون خوف. وتنقل وسائل الإعلام كل أنواع الأفكار دون رقابة من أي نوع. ولا أحد يتعرض للاضطهاد أو التهديد بسبب آرائه السياسية.

وفي مجال العدالة بذلت جهود لتحسين أداء الهيئة القضائية، التي لا تزال مصابة بانعدام الكفاءة وفساد بعض القضاة. وهناك برنامج كامل مدعوم من قبل المجتمع الدولي يجري تنفيذه بغية إصلاح القضاء. وعلى نفس المنوال أدت التدابير المعتمدة في النظام الجنائي الى تحقيق تحسن ملموس في معاملة المحتجزين.

وفي مجال الشرطة المدنية ينبغي أن نؤكد على التقدم الجاري في تنظيمها وطرائق عملها. فبفضل مساعدة موظفي الأمم المتحدة والبلدان الصديقة يجري تدريبها بصورة مرضية. وهي مستعدة للبدء في عملها وستتعرض مقدرتها على حفظ النظام والأمن لامتحان عسير. مع ذلك ينبغي أن نعرب عن أسفنا لبعض المخالفات التي استرعي انتباه السلطات إليها وعوقب مرتكبوها.

ويلاحظ أن الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان آخذان في ترسيخ جذورها في هايتي. وأولوية القانون على القوة تصبح تدريجيا جزءا من عاداتنا. والبنى والعقليات البالية في حالة تراجع تام. وإذا ما أخذ ماضينا الذي كانت تسود فيه الدكتاتورية في الاعتبار فإن هذه النتائج ليست قليلة.

وأغتنم هذه الفرصة لأحيي بصفة خاصة أعضاء البعثة المدنية الدولية في هايتي، فهي بعثة صغيرة لكن أهدافها حددت بعناية، وتشكل مثلا لا يدحض على

التعاون الناجح بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، اللتين كانت مساعدتهما أساسية في تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي. وأود أن أنوه بوجه خاص بالمدير التنفيذي للبعثة السيد كولن غراندرسون، الذي كسب بشجاعته وتفانيه وموضوعيته ثقة وإعجاب المجتمع المدني في بلدي.

لقد أشار الأمين العام بوضوح في تقريره الى أن التقدم الذي أحرز ما كان من الممكن إنجازه بدون مساهمة البعثة المدنية الدولية في هايتي وأن هايتي لا تزال في حاجة الى تلك المساعدة.

ونحن على اقتناع بأن الجمعية العامة ستواصل دعم جهودنا لتعزيز المؤسسات الديمقراطية ولضمان احترام أكبر لحقوق الإنسان باعتماد مشروع القرار المعروض علينا بالإجماع.

ولا يسعني اختتام بياني بدون أن أعرب مرة أخرى عن امتناننا للبلدان الأعضاء في مجموعة "أصدقاء الأمين العام بشأن مسألة هايتي"، وأيضا لجميع البلدان التي تبنت هذا القرار.

السيد وولزفلد (لكسمبرغ) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لي الشرف أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي بشأن مسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي. وقد أعربت استونيا، وبلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، وهنغاريا عن تأييدها للبيان. كما تشارك ايسلندا والنرويج في تأييده.

ومنذ إنشاء النظام الديمقراطي في هايتي، شارك الاتحاد الأوروبي بنشاط في جهود المجتمع الدولي الرامية الى إيجاد الظروف اللازمة لتعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في البلد.

ولهذا السبب يلاحظ بقلق أن تقرير الأمين العام يذكر أن الحالة السياسية تدهورت في هايتي، وأن الاقتصاد في حالة ركود، وأن هذه الحالة تولد إحساسا عميقا بانعدام الأمن في البلد.

ولاحظ الاتحاد الأوروبي أيضا تأجيل الجولة الثانية من الانتخابات الجزئية الى أجل غير مسمى الذي أعلن في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٧، واستقالة رئيس الوزراء،

السيد روزني سمارت، في ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٧. ويرحب الاتحاد بالتعيين الذي حدث مؤخرا لرئيس وزراء جديد هو السيد إريك بيير.

إن الاتحاد الأوروبي، وهو يشعر بالقلق من الجو الذي جرت فيه العملية الانتخابية، يعرب عن أمله الصادق في أن يتمكن شعب هايتي من التعبير عن رغبته في أسرع وقت ممكن في انتخابات حرة ونزيهة ومتسمة بالشفافية تنظم وفقا للقواعد والاجراءات التي يقبلها الجميع، والتي يتوفر فيها للمواطنين أوسع نطاق ممكن من الخيارات والبدائل.

وفي هذه اللحظة الحاسمة، يظل وجود البعثة المدنية الدولية في هايتي أمرا حيويا لتوطيد الديمقراطية في البلد. ولقد ساهمت البعثة المدنية بقدر كبير في إرساء سيادة القانون في هايتي، عن طريق رصد حقوق الإنسان، وتقديم المساعدة التقنية للحكومة، وتعزيز القيم الديمقراطية، وتقديم الدعم لتوطيد المؤسسات بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة في هايتي.

وتتمثل إحدى المهام الرئيسية للبعثة المدنية في رصد احترام حقوق الإنسان. ويذكر تقرير الأمين العام بأنه رغم استمرار السكان في الاستمتاع الى حد كبير بالحقوق الفردية والحريات الأساسية، لا تزال الحالة هشة فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان. وعلى وجه الخصوص، لم تقم قوة الشرطة بعد، وهي قوة جديدة تفتقر الى الخبرة نوعا ما، بفعل كل ما ينبغي أن تفعله لتحسين سجلها في ميدان حقوق الإنسان.

إن عدم وجود استراتيجية وبرنامج لإصلاح الدوائر القضائية حال حتى الآن دون تطور المؤسسات والحماية الحقيقية لحقوق الإنسان، وأدى ذلك بدوره الى الإضرار بتطور مؤسسات الشرطة والسجون.

ويأمل الاتحاد الأوروبي أن تقوم اللجنة المعنية بإصلاح القانون والعدالة، التي مول إنشاءها، بالتشجيع على إعداد مشروع نص بشأن إصلاح الدوائر القضائية وتعزيز المؤسسات في هذا القطاع.

إن الاتحاد الأوروبي يؤكد مجددا عزمه على الاستمرار في دعمه لتعزيز سيادة القانون والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في هايتي.

وفي الفترة بين شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ ونهاية عام ١٩٩٦، قام الاتحاد الأوروبي، عن طريق اللجنة الأوروبية، بالمساهمة بمبلغ ٣١٠ ملايين وحدة حسابية أوروبية لتلك الغاية. ومنذ ذلك الوقت، أتيحت مبالغ أخرى، لا سيما عن طريق البرنامج التوجيهي الوطني، الذي وقع في نيسان/أبريل ١٩٩٧، والذي ينص على مساهمة إضافية مقدارها ١٤٨ مليون وحدة حسابية أوروبية. وتعهدت الجماعة بزيادة جهودها لتوفير العون للنظام القضائي ولإصلاح الدوائر القضائية.

وفي هذا الوقت، الذي يؤدي فيه الطابع المضطرب للمناخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي الى إحداث ضغط متزايد على أسس المؤسسات الرئيسية التي يعتمد عليها احترام سيادة القانون، من الضروري أكثر من أي وقت مضى أن يواصل المجتمع الدولي زيادة مساعدته وأن يساهم، بوجوده، في توطيد المؤسسات الديمقراطية في هايتي.

ولهذا السبب، يؤيد الاتحاد الأوروبي توصية الأمين العام، الواردة في مشروع القرار المعروض علينا، بأن تمد ولاية عنصر الأمم المتحدة في البعثة المدنية الدولية في هايتي حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. وقد اشتركت الدول الخمس عشرة الأعضاء في الاتحاد في تبني مشروع القرار.

السيد هاينيس (كندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يسرني أن أتكلم اليوم تأييدا لمشروع القرار A/51/L.77/Rev.1. ونأمل أن تعتمد الجمعية مشروع القرار هذا بتوافق الآراء.

إننا نجتمع اليوم لنناقش هذا البند من جدول الأعمال ولنسلط الضوء أولا وقبل كل شيء على التقدم المستمر في هايتي نحو توطيد دعائم مجتمع سلمي وديمقراطي يسود فيه الاحترام الكامل لسيادة القانون وحقوق الإنسان الأساسية. ويلاحظ الأمين العام في آخر تقرير له أنه، رغم الحالة السياسية المضطربة أحيانا في هايتي،

لا يزال الناس يستمتعون على نطاق واسع بالحقوق الفردية والحريات الأساسية.

ونحن نرحب بهذا التقييم وما يشير إليه من تغير هام في المجتمع الهايتي. وفي هذا الصدد تمثل الشرطة الوطنية الهايتية أحد أهم الأطراف الفاعلة، وإن مواصلة إضفاء الطابع الاحترافي عليها هي إحدى دعامات الاتجاه الإيجابي عموما الذي وصفه الأمين العام. ونأمل أن يتواصل تحسن الشرطة الوطنية بقدر كبير لتصبح قوة شرطة فعالة وعاملة بكل طاقتها.

(تكلم بالانكليزية)

ونجتمع اليوم أيضا لنجدد ولاية عنصر الأمم المتحدة في البعثة المدنية الدولية المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية في هايتي. وفي شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي، طلبت حكومة هايتي تجديد فترة ولاية ذلك العنصر لسنة واحدة. إلا أن الجمعية العامة عجزت، لأسباب مالية، عن تلبية ذلك الطلب، ومن ثم جددت ولاية البعثة حتى آخر تموز/يوليه فقط. وبالتالي نسعى الآن الى الوفاء الكامل بما ورد في طلب الرئيس بريفال ومد ولاية البعثة حتى نهاية هذا العام.

وهذه البعثة المدنية المشتركة لا تزال تقوم بعمل قيم للغاية. وإننا نشيد بتفاني مديرها التنفيذي، السيد كولن غراندرسون، وبموظفي الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية للمساعدة الفعالة التي يقدمونها لحكومة هايتي في مجالات بناء المؤسسات ورصد حقوق الإنسان، والتعليم والتأهيل، وما قدموه خاصة في الأسابيع الأخيرة، في مجال الخبرة الفنية والمساعدة في العملية الانتخابية.

وبينما تشارك البعثة المشتركة في نطاق واسع من الأنشطة، فإن جانبا من جوانب ولايتها - وهو دعم الجهود المبذولة لإصلاح الدوائر القضائية - أخذ يكتسي مزيدا من الأهمية. ويصدق ذلك بوجه خاص مع زيادة فعالية الشرطة في منع الجرائم والتحري فيها. وقد شدد الأمين العام على هذا الجانب من ولاية البعثة في تقريره. ونحن نرحب بالخطوات التي اتخذتها حكومة هايتي لوضع أولويات في مجال إصلاح الدوائر القضائية، وقد سعدنا لملاحظة أن المجتمع الدولي شرع بالفعل في توفير دعم لا يستهان به للسطات الهايتية في هذا الميدان.

وخلاصة القول، إننا نعتقد أن البعثة المدنية المشتركة في هايتي تستمر في القيام بدور حيوي في دعم السلطات الهايتية وهي تنفذ تحولا بارزا نحو الديمقراطية والاستقرار، ونأمل أن يواصل المجتمع الدولي دعمه الهام لجهودها.

السيد ليغال (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن الجمعية العامة مدعوة اليوم لمد ولاية البعثة المدنية الدولية في هايتي حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧.

وفي نهاية العام الماضي، أدت الاعتبارات المالية الى أن تقرر الجمعية العامة مد ولاية البعثة المدنية خلال السبعة أشهر الأولى فقط من عام ١٩٩٧. إلا أن القرار ترك المجال مفتوحا أمام إمكانية اتخاذ قرار آخر بمد ولاية البعثة.

لقد أحرز تقدم كبير في هايتي في ميدان احترام حقوق الفرد والحريات الأساسية، فضلا عن تشكيل قوة شرطة تحترم حكم القانون. وتسهم البعثة المدنية الدولية في هايتي إسهاما كبيرا، خاصة في تعزيز المؤسسات والتعليم في ميدان حقوق الإنسان. وتضطلع البعثة المدنية أيضا بدور هام في مساعدة الجهود المبذولة من أجل إضفاء طابع الاحتراف على الشرطة الوطنية، مكملة دور بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي، التي ستخلفها بعثة الأمم المتحدة الانتقالية التي أنشأها مجلس الأمن أمس.

والتقدم المحرز هذا ينبغي مواصلته بغية تعزيز الانتقال الديمقراطي. ومثلما أكد الأمين العام في تقريره المؤرخ ٢٦ حزيران/يونيه، لا يزال من الضروري الإبقاء على البعثة المدنية الدولية في هايتي، لأن المناخ السائد ما زال، من بعض النواحي، خطيرا على الرغم مما تحقق حتى الآن.

وشاركت فرنسا باعتبارها طرفا في فريق أصدقاء الأمين العام من أجل هايتي، في إعداد مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة. وإننا نقدم المساعدة لهايتي سعيا إلى إرساء حكم القانون، ونؤيد تأييدا كاملا

البيان الذي أدلت به لكسمبرغ بصفتها رئيسة الاتحاد الأوروبي. ويحدونا الأمل في أن يحظى مشروع القرار المتعلق بهذا الموضوع مرة أخرى بتأييد الجمعية العامة بالإجماع.

السيد ريتشاردسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تؤيد الولايات المتحدة الجهود التي بذلتها البعثة المدنية الدولية في هايتي منذ إنشائها. وفي تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، طلب الرئيس بريفال أن يبقي المجتمع الدولي على وجود البعثة المدنية في هايتي حتى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. وفي حزيران/يونيه، انضمت بعثتنا لدى منظمة الدول الأمريكية إلى الدول الأخرى الموجودة في نصف كرتنا الأرضية في تمديد ولاية عنصر منظمة الدول الأمريكية التابع للبعثة المدنية الدولية في هايتي حتى نهاية هذا العام. ونعتز بتجديد تأييدنا للجهود المشتركة التي تبذلها الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية في بناء هايتي أكثر ديمقراطية وعدالة وازدهارا.

ومثلما يوضح تقرير الأمين العام، يجب ألا نغض طرفنا عن العقبات التي نواجهها. فالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي تلاقي آراء مختلفة داخل هايتي إزاء مسار ووتيرة التغير السياسي والاقتصادي. ومن المسائل التي لابد للحكومة الهايتية أن تحلها الانتخابات المنقوصة المؤرخة ٦ نيسان/أبريل، والموافقة على رئيس وزراء جديد، والطريق المسدود حيال إجراء انتخابات الجولة الثانية.

إن الشرطة الوطنية الهايتية تواجه إضرابات ومظاهرات وإجراما متزايدا. وتعمل الشرطة بصورة عامة على التصدي بكفاءة للتحديات التي تواجهها. إلا أنها لم ترتق أحيانا إلى مستوى الثقة التي وضعها فيها الشعب الهايتي. فالأحداث التي تتصف بالإفراط في استعمال القوة، وقيام الشرطة بإطلاق النار على الناس وإصابتهم إصابات قاتلة، وعمليات إلقاء القبض عليهم تعسفيا واحتجازهم فترات طويلة قبل المحاكمة هي أحداث لا تزال تجري هذا العام على نحو يدعو إلى القلق.

وعلى الرغم من هذه المشاكل، ينبغي ألا نتجاهل جوانب التقدم المذهلة التي حدثت منذ إحلال الديمقراطية. والشرطة الوطنية الهايتية لا تزال تحرز التقدم. والتحسينات الإدارية والتنفيذية جعلت القوة أكثر فعالية في مكافحة الجريمة. أما الشرطة والمفوضون الذين انتهكوا الثقة الموضوعة فيهم فقد طردوا من الخدمة. والتدريب الذي توفره البعثة المدنية الدولية في هايتي، وعنصر الشرطة المدنية التابع لبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي، والولايات المتحدة، والمانحون الآخرون، وضع القوة على المسار الصحيح. ويجب ألا يغيب عن بالنا أن شعب هايتي يتمتع بوجود أفضل قوة شرطة في تاريخ بلده.

إن البعثة المدنية الدولية في هايتي، بوصفها بعثة غير منحازة لرصد حالة حقوق الإنسان في هايتي، تشجع على احترام الحريات الأساسية للشعب الهايتي. ولقد خطت البعثة عن طريق برامجها لتقديم المساعدة التقنية خطوات مؤثرة لإحقاق حكم القانون وإيجاد نظام فعال للعدل في هايتي. ومن الأهمية المساوية بمكان أن تعمل البعثة بلا كلل على تعزيز القيم الديمقراطية عن طريق توفير الدروس وعقد الحلقات الدراسية والمؤتمرات لما يزيد على ٦٠٠٠ من الناس الهايتيين العاديين. وتضطلع البعثة المدنية الدولية في هايتي بدور حاسم في تعزيز الديمقراطية. ونحن إذ نمدد ولايتها، نرسل إشارة واضحة إلى شعب هايتي مفادها أننا ندعمه في الجهود التي يبذلها من أجل إنشاء مجتمع متسامح وعادل وديمقراطي.

السيد مارتيني هيريرا (غواتيمالا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة نيابة عن بلدان أمريكا الوسطى بصفتي رئيسا لمنظومة التكامل لبلدان أمريكا الوسطى.

وأود أن أذكر باختصار نيابة عن بنما والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس أننا نشارك مشاركة كاملة في الترحيب بالتوصية الواردة في تقرير الأمين العام ومفادها أنه ينبغي استمرار المشاركة المشتركة للأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية في البعثة المدنية الدولية في هايتي.

وإننا على ثقة بأن الجمعية العامة، تمشيا مع تلك التوصية، ستأذن بالإجماع بتجديد عنصر الأمم المتحدة التابع للبعثة المدنية الدولية في هايتي حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، وفقا لولاية وطرائق عمليات البعثة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند.

نشرع الآن في البت في مشروع القرار A/51/L.77/Rev.1.

فيما يتعلق بتقرير اللجنة الخامسة الوارد في الوثيقة A/51/956 عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/51/L.77/Rev.1، أعطي الكلمة لرئيس اللجنة الخامسة بالنيابة، السيد سيد رفبق العالم، ممثل بنغلاديش.

السيد العالم (بنغلاديش)، نائب رئيس اللجنة الخامسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أدلي بالبيان التالي بناء على طلب اللجنة الخامسة فيما يتعلق بنظر الجمعية العامة في تقرير اللجنة، الصادر في الوثيقة A/51/956، بشأن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/51/L.77 تحت بند جدول الأعمال المعنون "حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي" المنقح الآن باعتباره الوثيقة A/51/L.77/Rev.1.

لقد لاحظت اللجنة الخامسة أن من شأن ولاية البعثة المدنية الدولية في هايتي أن تمتد شهرا واحدا بعد ولاية بعثة الأمم المتحدة الانتقالية في هايتي، وأن القوام الإداري للبعثة المدنية الدولية في هايتي في شهر كانون الأول/ديسمبر قد يحتاج إلى أن يعاد النظر فيه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس اللجنة الخامسة بالنيابة على بيانه.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/51/L.77/Rev.1.

أود أن أعلن أنه بعد عرض مشروع القرار A/51/L.77/Rev.1، أصبحت البلدان التالية مقدمة للمشروع: أيرلندا والبرازيل وجامايكا والجمهورية الدومينيكية والنمسا وهندوراس.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار A/51/L.77/Rev.1؟

اعتمد مشروع القرار A/51/L.77/Rev.1 (القرار ١٩٦/٥١ باء).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٣٧ من جدول الأعمال.

البند ٤٠ من جدول الأعمال (تابع)

الحالة في أمريكا الوسطى: إجراءات إقامة سلم وطيد ودائم والتقدم المحرز في تشكيل منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية

تقريرا الأمين العام (A/51/917 و A/51/936)

مشروعا قرارين (A/51/L.75 و A/51/L.76)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل المكسيك لعرض مشروعي القرارين A/51/L.75 و A/51/L.76.

السيد ألبين (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يشرفني أولا، أن أعرض مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/51/L.75 نيابة عن مقدميه. وبالإضافة إلى البلدان المدرجة في مشروع الوثيقة، وتتألف من فريق أصدقاء عملية السلام في غواتيمالا، تبنت الدول الأعضاء التالية مشروع القرار: الاتحاد الروسي، إكوادور، أوروغواي، أيرلندا، ايطاليا، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، الدانمرك، السلفادور، سنغافورة، السويد، شيلي، غواتيمالا، فرنسا، فنلندا، كندا، كوستاريكا، لكسمبرغ، النمسا، نيكاراغوا، هولندا، اليونان.

وكما ترى الجمعية، يشير النص في الديباجة إلى القرار الذي مدد ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا. ويرحب مشروع القرار بتنفيذ الاتفاق المتعلق بالوقف النهائي لإطلاق النار في موعده.

وفي منطوق مشروع القرار، ترحب الجمعية بتقرير الأمين العام (A/51/936)، وتحيط علما مع الارتياح بالتقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ اتفاقات السلم؛ وتثني على حكومة غواتيمالا، والاتحاد الثوري الوطني لغواتيمالا،

وشعب غواتيمالا، ومؤسساته ومنظماته على مشاركتهم في عملية التنفيذ. ويشجع الطرفين وجميع قطاعات مجتمع غواتيمالا على ضم جهودها من أجل تنفيذ الاتفاقات. وبصفة خاصة، يشير المشروع إلى المرحلة الثانية من الاتفاق المتعلق بالجدول الزمني لتنفيذ اتفاقات السلم والوفاء بها والتحقق منها.

والجمعية، إذ تكرر تأكيد دعمها الكامل للبرنامج الشامل للتنمية الديمقراطية والعادلة والمتعددة الثقافات الوارد في الاتفاقات، تدعو المجتمع الدولي إلى مواصلة التعاون لإيجاد أفضل الظروف لتحقيقه. وأخيرا تطلب الجمعية إلى الأمين العام أن يبقيها على اطلاع كامل على عملية التنفيذ في ضوء هذا القرار.

ونود أن نسجل هنا امتناننا للأمين العام وفريق الأمانة العامة وبعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا على دعمهم الدائم والقيم لعملية السلام.

ويشعر مقدمو مشروع القرار بالتشجيع إزاء التقدم المحرز حتى الآن، عن طريق الرغبة والالتزام على طول طريق السلام. ونثق بأن الطرفين سيواصلان، مع المجتمع الغواتيمالي بصفة عامة، إعطاء الأولوية لأهداف السلام والتنمية والمصالحة. وهذا سيتطلب التنفيذ الكامل لجميع التعهدات، وفي حينه. ويدعو المقدمون الجمعية إلى اعتماد مشروع القرار هذا بالإجماع وبهذا تعيد تأكيد التزامها بالعمل مع شعب غواتيمالا ودعمه في عملية السلام.

اسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى مشروع القرار A/51/L.76، المعنون "السلفادور". وبالإضافة إلى البلدان التي تظهر أسماؤها في الوثيقة، يشرفني أيضا أن أتكلم نيابة عن المقدمين التالين: الاتحاد الروسي، إكوادور، أوروغواي، أيرلندا، ايطاليا، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بنما، جامايكا، الدانمرك، السلفادور، السويد، غواتيمالا، فرنسا، فنلندا، كندا، كوستاريكا، لكسمبرغ، النرويج، النمسا، نيكاراغوا، هندوراس، هولندا، اليونان.

وكما ترى الجمعية، يشير النص في الديباجة إلى القرار ١٩٩/٥١، الذي حدد كيفية تنفيذ مسؤوليات التحقق والمساعي الحميدة الموكولة إلى الأمم المتحدة في الآونة الأخيرة. والجمعية، وقد نظرت في تقريري الأمين العام، تشيد بالجهود التي يبذلها شعب السلفادور من أجل تحقيق الأهداف العامة لعملية السلم. وتشيد أيضا بالإسهامات التي قدمتها مختلف بعثات وموظفي الأمم المتحدة في عملية السلم والتحقق. والديباجة ترحب أيضا بالتقدم المحرز في السنوات الخمس الماضية وتعترف مع الامتنان بمساهمة الدول الأعضاء في ذلك التقدم.

وفي منطوق النص ترحب الجمعية باستمرار التزام السلفادور، حكومة وشعبا، بتوطيد عملية السلم، وتحث جميع من يهمهم الأمر على مواصلة العمل معا لإكمال تنفيذ عملية السلم في السلفادور دون تأخير. وتقرر الجمعية إغلاق وحدة دعم مبعوث الأمين العام في السلفادور بوصفها كيانا مستقلا. وفي الوقت ذاته ترحب باقتراح الأمين العام بتعيين اثنين من الموظفين الفنيين الدوليين وخبيرين استشاريين محليين كوحدة تتبع للهيكل الإداري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك لفترة ستة أشهر، تمول من الرصيد المتاح في إطار الصندوق الاستئماني لبعثة الأمم المتحدة في السلفادور، لتتولى متابعة العناصر المعلقة من اتفاقات السلم، فيما يستمر أداء مسؤوليات المنظمة في مجال التحقق والمساعي الحميدة من نيويورك.

ويؤكد مشروع القرار على أهمية مواصلة التعاون من جانب مختلف وكالات ومكاتب وبرامج منظومة الأمم المتحدة كما يؤكد على أهمية الدعم السياسي والتقني والمالي الذي تقدمه الدول الأعضاء. وأخيرا يطلب إلى الأمين العام أن يبقي الجمعية العامة على علم بما يستجد من تطورات في تنفيذ عملية السلم في السلفادور حسبما يراه ملائما.

والمقدمون مقتنعون بأن السلفادور على عتبة فصل جديد من تاريخها. لقد أرسيت الأسس وتوفرت الظروف لتمكينها من التحرك قدما نحو مستقبل يسوده السلم والحرية والديمقراطية والتنمية. ونثق بأنه سيتم اتخاذ التدابير اللازمة في السلفادور لاستكمال العناصر المعلقة من التدابير المتفق عليها دون تأخير.

واليوم، يمكن للجمعية العامة أن تشعر بالارتياح إزاء التقدم المحرز وأن تشعر بالفخر إزاء عمل الأمم المتحدة في السلفادور. ولهذا السبب، يوصي المقدمون باعتماد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/51/L.76 بالإجماع.

وقد انضمت الأرجنتين إلى مقدمي مشروعي القرارين اللذين تشرفت توا بعرضهما.

السيد وولز فلد (لكسمبرغ) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يشرفني أن آخذ الكلمة نيابة عن الاتحاد الأوروبي بشأن موضوع بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا وعملية السلام في السلفادور. وتضم نفسها إلى بياني هذا كل من استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا وكذلك أيسلندا.

والدول الأعضاء في الاتحاد من بين مقدمي مشروعي القرارين المطروحين علينا.

وفيما يتعلق بغواتيمالا، يرحب الاتحاد الأوروبي بالتقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ اتفاقات السلام التي تم التوقيع عليها من جانب حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي.

إن المرحلة الأولى من اتفاق الجدول الزمني للتنفيذ والامتثال والتحقق المتعلق باتفاقات السلام، والتي تشمل أساسا وقف إطلاق النار وتسريح أفراد الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي، فقد نفذت بنجاح. ودخلت المرحلة الثانية حيز التنفيذ وهي تضع أمام الحكومة والاتحاد الثوري والمجتمع الغواتيمالي بأسره تحديا كبيرا.

والاتحاد الأوروبي يشيد بالعزيمة والالتزام اللذين أظهرتهما جميع الأطراف على العمل معا لبناء مجتمع ديمقراطي قائم على حكم القانون في غواتيمالا. ومن الضروري للغاية أن تؤيد كل قطاعات المجتمع الغواتيمالي عملية السلام وأن تستفيد منها، وأن توحد جهودها لتنفيذ جميع جوانب المرحلة الثانية من اتفاق الجدول الزمني.

غير أن الاتحاد الأوروبي يود أن يثير عددا من النقاط التي تبعث على القلق لدينا. أولا، هناك حالة حقوق الإنسان. فرغم أن تقدما ملحوظا أحرز في هذه الناحية، لا تزال انتهاكات حقوق الإنسان كثيرة الوقوع. وفي هذا السياق يرحب الاتحاد الأوروبي بكون لجنة بيان انتهاكات حقوق الإنسان وأعمال العنف الماضية التي سببت معاناة للشعب الغواتيمالي، والتي أنشئت بموجب اتفاق أوسلو في حزيران/يونيه ١٩٩٤، تستعد الآن لمباشرة عملها. ولا يستطيع هذا البلد أن يبدأ في عملية المصالحة وإعادة البناء الوطني إلا بمواجهة ماضية.

ثانيا، يساورنا القلق إزاء حالة الضعف التي تعاني منها المؤسسات، لأن إنشاء مؤسسات راسخة شرطة ضروري لنجاح عملية السلام. ولذلك يؤيد الاتحاد الأوروبي بلا تحفظ أنشطة بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا، الرامية إلى تعزيز المؤسسات الغواتيمالية؛ والأنشطة التي تركز بصفة أكثر بالذات على النظام القانوني، والأمن العام، وتشجيع بناء دولة متعددة الثقافات، ومتعددة اللغات، ومتعددة الأعراق، وعلى التعليم والترويج فيما يتعلق باتفاقات السلام ونشرها، وتهيئة مناخ وطني مؤات لاحترام حقوق الإنسان.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يعرب مرة أخرى عن تقديره للطريقة الإيجابية التي أسهمت بها الأمم المتحدة في عملية السلام في غواتيمالا بدعمها للطرفين وتشجيعهما على التوصل إلى سلام وطيد ودائم وعلى العمل نحو المصالحة الوطنية، حتى يمكن إرساء أسس الديمقراطية والتنمية في مناخ من العدل والحرية. فالدعم والتعاون من جانب المجتمع الدولي أساسيان في هذا الصدد، رغم أن نجاعة التغيرات المنتواة تعتمد فوق كل شيء على الجهد المستدام على الصعيد الوطني.

وخلال السنوات الأخيرة وفر الاتحاد الأوروبي موارد كبيرة لتشجيع السلام، والديمقراطية، ولتحقيق تنمية أكثر إنصافا في غواتيمالا. ونصف المعونة التي قدمتها المجموعة الأوروبية لغواتيمالا حتى الآن - ٢٧٠ مليون وحدة أوروبية - خصصت لنواح تغطيها خطة السلام.

وفي اجتماع المجموعة الاستشارية لغواتيمالا في كانون الثاني/يناير الماضي، تعهد الاتحاد الأوروبي أيضا بدعم اتفاقات السلام بعرضه مساهمة إضافية مستقبلية تبلغ ٢٠٠ مليون وحدة أوروبية. وستخصص هذه الصفقة من الدعم بصفة رئيسية للقطاعات التالية: تعزيز إقامة العدل، والإسهام في تكوين قوة شرطة وطنية مدنية، والدعم لتعزيز القدرة على تحصيل الضرائب، وتقوية

سلطات البلديات، والمعونة الموجهة إلى تسريح أفراد الاتحاد الثوري والجيش وإعادة توطينهم.

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن دعمه للجهود التي تبذلها حكومة آرزو لزيادة ترسيخ السلام وتكوين مجتمع أكثر ديمقراطية وتعددية في غواتيمالا.

وفيما يتعلق بالسلفادور، يرحب الاتحاد الأوروبي بكون عملية السلام هناك قد حافظت على زخمها وأسفرت عن ظروف ستسمح تدريجيا بتعزيز الديمقراطية وحكم القانون واحترام حقوق الإنسان. ويؤيد الاتحاد الأوروبي التوصيات المحددة والحثيثة الواردة في تقرير الأمين العام (A/51/917)، وهي أساسية للتحول الديمقراطي في هذا البلد.

ونلاحظ أيضا أن تنفيذ اتفاقات السلام لم يكتمل في نواح بعينها. ولا تزال هناك حاجة إلى المزيد من الإصلاحات في مجال الأمن العام، وخاصة فيما يتعلق بالإنماء المؤسسي للشرطة المدنية الوطنية، والأكاديمية الوطنية للأمن العام، وهما مؤسستان يقدم لهما الاتحاد الأوروبي معونة فنية ومالية. ويجب أن تبذل جهود إضافية أيضا لإصلاح النظام الانتخابي. ومما يدعو للأسف أن التوصيات التي قدمتها اللجنة المشتركة بين الأحزاب، التي أنيطت بها مسؤولية الإصلاح، لم تنفذ في الوقت المناسب لتظهر فوائدها في الانتخابات التشريعية والبلدية التي جرت في آذار/مارس ١٩٩٧. وتنفيذ الإصلاح الانتخابي أمر لابد منه، خصوصا أثناء الأعمال التمهيدية للانتخابات الرئاسية التي ستجرى في عام ١٩٩٩.

ورغم استمرار التوترات، يرحب الاتحاد الأوروبي بالإنجازات الكبيرة التي تم تحقيقها في مجال حقوق الإنسان، وخاصة في انخفاض عدد الإعدامات التعسفية أو ذات الدوافع السياسية. ويولي الاتحاد الأوروبي أهمية خاصة لمكتب المستشار الوطني للدفاع عن حقوق الإنسان، الذي يجب أن يستمر تعزيزه حتى يصبح مؤسسة وطنية ذات اعتبار: مؤسسة تتسم بالكفاءة وروح الاحتراف والاستقلال. لذلك من الضروري أن يحصل هذا المكتب في ميزانيته على الموارد اللازمة لأداء مهمته.

وقد ظل التقدم نحو إعادة السلام وتعزيزه في السلفادور يعتمد إلى حد كبير على تواجد الأمم المتحدة التي أنيطت بها مسؤولية التحقق من التنفيذ التام لاتفاقات السلام في السنوات الأخيرة: بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور، وبعثة الأمم المتحدة في السلفادور، ومكتب الأمم المتحدة للتحقق في السلفادور، وأخيرا وحدة دعم مبعوث الأمين العام، الذي انتهت فترة وظيفته للتو في نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٧.

ونظرا للمرحلة المتقدمة في تنفيذ اتفاقات السلام، يؤيد الاتحاد الأوروبي توصية الأمين العام الواردة في مشروع القرار المعروض علينا اليوم، بإنشاء وحدة تتكون من موظفين دوليين اثنين وخبيرين استشاريين محليين، تتبع الهيكل الإداري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك لفترة ستة أشهر، لتتولى مسؤولية متابعة التنفيذ التام للعناصر التي لم تنفذ بعد من اتفاقات السلم.

إننا لعلى اقتناع بأن مشاركة المجتمع الدولي، من خلال تواجد الأمم المتحدة، والعمل البناء الذي تضطلع به مجموعة أصدقاء السلفادور، ستسهم إسهاما إيجابيا في إكمال عملية السلام في السلفادور.

السيد هولتر (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن النرويج، بوصفها عضوا في مجموعة الأصدقاء، ترحب بالتقدم المحرز في تنفيذ اتفاقات السلام في غواتيمالا خلال الشهور الستة الأولى منذ التوقيع على اتفاق السلام النهائي. ومما يشجع بصفة خاصة أن عملية التسريح مضت بهدوء ووفقا للجدول الزمني. وفي ٣ كانون الثاني/يناير وقعت النرويج اتفاقا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقضي بتوفير مبلغ ٣ ملايين دولار للمهمة الحاسمة، مهمة تسريح المقاتلين وعودتهم واندماجهم بالمجتمع. وهناك أسباب قوية للإشادة بحكومة غواتيمالا، والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي، والأمم المتحدة، على إكمال عملية التسريح بنجاح.

ونلاحظ أيضا، مع الارتياح، أن اللجنة التي أنشئت بموجب اتفاق أوسلو في حزيران/يونيه ١٩٩٤ للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان أثناء النزاع باشرت عملها الآن. وستسهم النرويج بمبلغ مليون دولار أمريكي في عمل هذه اللجنة. ومن المرجح أن يصل مجموع مساعدة

النرويج إلى غواتيمالا في هذه السنة زهاء ٢٠ مليون دولار أمريكي.

ولا تزال النرويج تؤيد عمل بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا، التي نعلق عليها أهمية كبرى. وتغطي بعثة التحقق الآن نطاقا هاما من المسائل التي ترتبط مباشرة بتنفيذ اتفاقات السلام. وتشكل حقوق الإنسان عنصرا حاسما، وتظل حالة حقوق الإنسان مصدرا للقلق.

إن تنفيذ جميع عناصر اتفاقات السلام وتنمية مجتمع يمكنه تحقيق تطلعات شعب غواتيمالا يمثلان تحديين كبيرين سيقتضيان بذل جهود كبيرة من حكومة غواتيمالا وجميع قطاعات الشعب الغواتيمالي. وسيتطلب ذلك بدوره دعما متصلا من المجتمع الدولي. ومن المهم أهمية حيوية الآن الإبقاء على دينامية وزخم العملية حتى يتسنى إجراء الإصلاحات اللازمة التي لا تزال معلقة. والنرويج، بوصفها عضوا في مجموعة الأصدقاء لا تزال على التزامها بدعم العملية.

وخلال الفترة التي تجاوزت خمس سنوات منذ توقيع اتفاقات شابولتيبك، شهدنا عملية مثمرة لبناء السلم في السلفادور - وهي عملية اتسم فيها دور الأمم المتحدة بأهمية بارزة. ولتوطيد هذه العملية، أيدت النرويج وجود الأمم المتحدة في السلفادور وساهمت فيه، وهي تواصل المشاركة في تدريب قوة الشرطة المدنية الوطنية. إلا أن ثمة أجزاء من اتفاقات شابولتيبك لم تنفذ حتى الآن. ومن الضروري جدا تنفيذ الإصلاحات الانتخابية اللازمة قبل وقت طويل من الانتخابات الرئاسية المقبلة في عام ١٩٩٩.

ونظرا لأن الحالة في السلفادور لا تزال تقتضي نوعا من الوجود الدولي فيها، تؤيد النرويج اقتراح الأمين العام بإنشاء وحدة صغيرة لفترة ستة أشهر تتبع إدارة الشؤون السياسية وتعمل داخل الإطار الإداري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تكون مسؤولة عن متابعة العناصر المعلقة من اتفاقات السلم. ونحن نرحب بالاقتراح الداعي إلى تمويل هؤلاء الموظفين من الأرصدة المتبقية في الصندوق الاستئماني لبعثة الأمم المتحدة في السلفادور، الذي ساهمت النرويج فيه مساهمات كبيرة.

السيد لاكلوسترا (أسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): لقد تكلم ممثل لكسمبرغ في هذه المناقشة باسم الاتحاد الأوروبي ويعرب وفدي عن تأييده الكامل لبيانه. مع ذلك، أود أن أدلي ببعض التعليقات الإضافية، حيث أن اسبانيا عضو في مجموعة أصدقاء عمليتي السلام في السلفادور وغواتيمالا.

يحدونا أمل بأن تعتمد الجمعية العامة اليوم بتوافق الآراء مشروعي قرارين هامين تنظرهما تحت البند ٤٠ من جدول أعمال دورتها الحالية المعنون "الحالة في أمريكا الوسطى". والقراران كلاهما هام لأنهما يحددان بداية مرحلة هامة لبلدين من أمريكا الوسطى خرجا من سنين من الصراع الداخلي الوحشي ليعطيا مثالين للسلم والوئام وليتصديا لتحديات المستقبل في جو من الحرية والديمقراطية.

مشروع القرار A/51/L.76 يبدأ أولا بغلق وحدة دعم مبعوث الأمين العام القائمة بوصفها كيانا مستقلا، حيث أنها أكملت ولايتها في ٣٠ حزيران/يونيه. كذلك يرحب مشروع القرار باقتراح الأمين العام الداعي إلى تعيين موظفين دوليين اثنين وخبيرين استشاريين محليين في وحدة تحت الهيكل الإداري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لفترة ستة أشهر، تتولى متابعة العناصر المعلقة من اتفاقيات السلم. وبموجب هذه الخطة سيستمر الاضطلاع بمسؤوليات الأمم المتحدة للتحقق والمساعي الحميدة من مقر المنظمة.

وهذا الترتيب يبدو لنا سليما جدا، في ضوء تقرير الأمين العام المؤرخ ١ تموز/يوليه ١٩٩٧، الذي يشدد على ضرورة مواصلة المتابعة في الشهور المقبلة لتنفيذ العناصر المعلقة من اتفاقات السلم، لا سيما العناصر المعلقة في المجال الاجتماعي - الاقتصادي. إن التوصل إلى هذا الترتيب يدل على الإنجازات الضخمة التي تحققت في السلفادور خلال السنوات القليلة الماضية. والتقييم الذي أورده الأمين العام في تقريره إيجابي جدا إذ يعترف بالتحول الخارق للعادة في البلد.

وستبدأ الآن مرحلة جديدة في تاريخ الشعب السلفادوري، وهي مرحلة حافلة بالآمال والتحديات، حيث أن أمر تدعيم الإنجازات أصبح الآن في يد أبنائه. وينبغي لمختلف القوى السياسية والاجتماعية في البلد، فضلا

عن الحكومة والمؤسسات، إبقاء هذا الأمل حيا ومواصلة الإصلاحات التي بدأت بالفعل في القطاعات الهامة، مثل إقامة العدل، والأمن العام. وستضمن هذه الإصلاحات نماء الديمقراطية في دولة يحكمها القانون.

إن المجتمع الدولي بأسره سيظل يشارك السلفادور في تدعيم تنمية البلد. والدليل على ذلك يتمثل في المشاريع المتعددة للمساعدة التقنية وتعزيز المؤسسات التي تنفذها وكالات الأمم المتحدة، لا سيما مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وشتى البرامج الثنائية مع عدد من البلدان. وبوسع الشعب السلفادوري أن يطمئن بأن اسبانيا ستقف إلى جانبه في هذا الجهد الجماعي.

والجمعية العامة تستعد أيضا اليوم لاعتماد مشروع القرار A/51/L.75 بشأن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا، بغية البدء في المرحلة الثانية من اتفاق الجدول الزمني للتنفيذ والامتثال والتحقق المتعلق باتفاقات السلم الذي وقعته حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي، التي تستمر حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، في ضوء تقرير الأمين العام المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه. والجمعية العامة، بقيامها بذلك، إنما تؤكد الأهمية التي تعلقها على هذه المرحلة، التي سيكون من الضروري فيها البناء على التدابير المتخذة في الـ ٩٠ يوما الأولى منذ توقيع اتفاقات السلم وبدء تنفيذها على نحو نشط.

ولاحظ المجتمع الدولي بارتياح كبير أن الالتزام القوي بالسلم الذي أبدته الأطراف خلال عملية التفاوض أمر ثابت، وقد ظهر ذلك على نطاق واسع خلال المرحلة الأولى من تنفيذ اتفاقات السلم، إن التحقق من الاتفاق المتعلق بالوقف النهائي لإطلاق النار - الذي نفذته بنجاح المفرزة العسكرية الملحقة ببعثة التحقق عن طريق قرار مجلس الأمن ١٠٩٤ (١٩٩٧) - يحدد المعايير التي ينبغي أن تسود في تنفيذ الاتفاقات المتبقية.

والمجتمع الدولي يتابع عن كثب توطيد عملية السلم في غواتيمالا وسيظل يتعاون على إيجاد الظروف الأكثر ملاءمة لهذه الغاية. وفي هذا الصدد، تفخر أسبانيا باضطلاعها بدور نشط في دعم شعب غواتيمالا ومساعدته.

إن الإصلاحات الدستورية والمالية والزراعية التي سيتعين إجراؤها في الأشهر القليلة القادمة ستتطلب جهدا متصلا من القوى السياسية في البلد. وعليها إثبات استعدادها لتوخي المرونة والقبول بالحلول الوسط بغية تحقيق تدابير تشريعية ستلبي الحاجات المشار إليها في مختلف اتفاقات السلم. وفي إطار التعاون، تواصل بعثة التحقق تنفيذ أنشطة هامة في مجال بناء المؤسسات، كما يوضح الأمين العام في تقريره. وتستهدف هذه الأنشطة على نحو خاص نظام العدالة، والأمن العام، وتعزيز قيام دولة متعددة الثقافات واللغات والأعراق، فضلا عن التعليم، وتعزيز اتفاقات السلم ونشرها، وإرساء ثقافة يسود فيها احترام حقوق الإنسان.

وتقف غواتيمالا اليوم على أعتاب مرحلة حاسمة من تاريخها يتعين فيها على المجتمع بأسره أن يصادق على النتائج التي حققتها الأطراف في اتفاقات السلم بأن ينفذ هذه الاتفاقات يوميا. وهذه مهمة شاقة وعسيرة لأن نتائجها في أحيان كثيرة لا تكون فورية أو ملموسة. وبناء الديمقراطية مهمة كل مواطن.

وقد قال الشاعر الأسباني:

"أيها المسافر، ليس أمامك درب، فالدروب يذللها السفر."

وبالنسبة لغواتيمالا توضح اتفاقات السلم الدرب الذي يجب أن يسلك، ويتعين على جميع القوى الاجتماعية والسياسية، والحكومة، والمؤسسات، والشعب بأكمله، أن يسلكوه بروح التضامن.

السيد أموريم (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يشعر وفد البرازيل بارتياح خاص اليوم لدى مناقشة البند ٤٠ من جدول الأعمال. وتفيد الأنباء الواردة إلينا من جميع أنحاء العالم باستمرار الصراعات أو استئنافها. ونرى في أماكن أخرى دلائل على تذبذب دعم الأنشطة التي تقوم بها المنظمة. لهذا السبب نعتبر أن الحالة في أمريكا الوسطى هي مغايرة ايجابية ومشجعة.

إن البلدان الشقيقة في أمريكا الوسطى مرت بأوقات مضطربة، لا سيما في المرحلة الأخيرة من الحرب الباردة

في الثمانينات، عندما سقطت فريسة التدخلات الخارجية المتضاربة. وعندما حان الوقت، لم تقصر الدول الأخرى في أمريكا اللاتينية في تأدية واجبها وبذل قصارى جهدها من أجل تقديم المساعدة إلى الجمهوريات الشقيقة في أمريكا الوسطى. وقد دأبت مجموعة كونتادورا أولا، ثم مجموعة الدعم، ومجموعة ريو ومنظمة الدول الأمريكية - تحت قيادة أمينها العام في ذلك الوقت السيد بينا سواريز، واليوم تحت قيادة الأمين العام سيزار غافيريا - على بذل مساعيها الحميدة.

إلا أن العامل الحاسم في إحراز التقدم نحو إحلال السلام والديمقراطية عقب اتفاقات اسكيبولاس هو الإجراءات الحازمة التي قامت بها الدول أنفسها في منطقة أمريكا الوسطى. ولقد أسهمت الأمم المتحدة في الوقت المناسب إسهاما ضروريا عن طريق المساعدة على توطيد السلام وعلى إرساء الأساس لتوفير مستقبل يعمه الازدهار والحرية والعدالة وهو المستقبل الذي تنتظره أمريكا الوسطى بالتأكيد.

واليوم، تكرس دول أمريكا الوسطى أنفسها، على غرار الدول الأخرى في أمريكا اللاتينية، وعلى سبيل الأولوية، لحل مشاكلها الاجتماعية، والتحرك صوب تحقيق التنمية واحراز التقدم في التكامل الاقتصادي.

ويسرنا أن نلاحظ التقدم المحرز في الوفاء باتفاقات السلام التاريخية المعقودة مؤخرا بين الحكومة والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي في غواتيمالا. علاوة على ذلك، تمثل الانتخابات التي جرت في السلفادور الشهر الماضي خطوة هامة إلى الأمام في تعزيز الديمقراطية السلفادورية النشطة من جديد. والقرارات المتخذة في مؤتمر القمة التاسع عشر لرؤساء دول أمريكا الوسطى، الذي اختتم أعماله يوم ١٢ تموز/يوليه في بنما، تشهد على العمل البناء الذي قامت به جميع دول البرزخ.

ولقد اعتز شعب البرازيل بمشاركة مراقبيه العسكريين وضباط الشرطة في بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في السلفادور وخليفتها بعثة الأمم المتحدة في السلفادور. ولا يزال مواطنون من بلدي يسهمون حتى اليوم في النجاح المستمر لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا.

ولجميع هذه الأسباب، تبنّت البرازيل مشروعي القرارين A/51/L.75 بشأن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا و A/51/L.76 بشأن السلفادور. وعلى الرغم من التقدم المحرز حتى الآن، نعتقد بأن الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي لبلدان أمريكا الوسطى يجب ألا يعاق. وينبغي لنا أن نواصل الاستجابة لتطلعات تلك البلدان.

إن التدخل الأجنبي، وإمدادات الأسلحة بصورة سرية، والمعارك وأمواج اللاجئين ربما أصبحت من أمور الماضي، لكن المشاكل الخطيرة الموروثة من ذلك الماضي لا تزال قائمة. واليوم، عندما أصبحت إمكانيات النجاح أكبر، تتاح لنا الفرصة لمساعدة السلفادور وغواتيمالا على توطيد السلام والإعداد للتنمية.

إن العديد من المسائل الأساسية التي تواجه الدولتين السلفادورية والغواتيمالية هي داخلية بطبيعتها، ولن يتمكن أحد من إيجاد حل دائم لها سوى ذينك الشعبين، في إطار مؤسساتهما. بيد أنه ينبغي الابقاء على التعاون والاهتمام الدولي في هذه المرحلة الحاسمة بغية التصدي للأحداث في تينك الدولتين. والبرازيل، من جهتها، ملتزمة بمواصلة مد يد الصداقة والتضامن إلى أمريكا الوسطى. فنجاحها سيكون نجاحا لعموم أمريكا اللاتينية والأمم المتحدة.

ونظرت الجمعية العامة اليوم في بند آخر من جدول الأعمال يحظى باهتمام المجتمع الدولي خصوصا وأمريكا اللاتينية بصورة أخص. والقرار الذي اتخذته الجمعية العامة اليوم والقرار الذي اتخذه مجلس الأمن يوم أمس بشأن هايتي يبينان استمرار الأمم المتحدة في تقديم المساعدة من أجل ارساء الاستقرار السياسي وتحقيق التنمية في هايتي، بالتعاون مع منظمة الدول الأمريكية، ووفقا للطلب الذي تقدمت به الحكومة الهايتية.

وتعرب البرازيل عن أفضل تمنياتها لشعب هايتي، وتأمل في أن يجد بسرعة طريق المصالحة والديمقراطية والتقدم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند.

أود أن أعلن أنه بعد القيام بعرض مشروع القرار A/51/L.75، أصبحت البلدان التالية لمشروع القرار ذاك: باراغواي وجامايكا والجمهورية الدومينيكية وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وهايتي وهندوراس.

وأصبحت البلدان التالية مقدمة لمشروع القرار A/51/L.76: باراغواي وجامايكا والجمهورية الدومينيكية وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة وهايتي وهندوراس.

تبت الجمعية العامة الآن في مشروعي القرارين A/51/L.75 و A/51/L.76.

تتناول الجمعية أولا مشروع القرار A/51/L.75 المعنون "بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا". هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/51/L.75؟

اعتمد مشروع القرار A/51/L.75 (القرار ١٩٨/٥١ جيم).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تتناول الجمعية الآن مشروع القرار A/51/L.76 المعنون "السلفادور". هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/51/L.76؟

اعتمد مشروع القرار A/51/L.76 (القرار ١٩٩/٥١ باء).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في شرح مواقفهم من القرارين المتخذين للتو.

السيد مارتيني هيريرا (غواتيمالا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إن حكومة غواتيمالا ملتزمة التزاما وثيقا ببذل الجهد الوطني المستدام المطلوب لكفالة إحلال سلام قوي ودائم في المنطقة بنجاح.

إن البيانات التي أدلى بها المتكلمون قبل أن تعتمد الجمعية العامة بالاجماع القرار المتعلق ببعثة الأمم المتحدة للتحقق وضعت الجهود الهائلة التي تبذلها غواتيمالا شعبا وحكومة لكفالة التنفيذ الكامل لعملية السلام في إطارها الصحيح. ولقيت هذه الجهود الاطراء في تلك البيانات وفي الاشارات الواردة في تقرير الأمين العام فيما يتعلق بالاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان، والاتفاق المتعلق بإعادة توطين جماعات السكان التي شردها النزاع المسلح، والاتفاق المتعلق بإنشاء لجنة بيان انتهاكات حقوق الانسان وأعمال العنف الماضية التي سببت معاناة للشعب الغواتيمالي.

ويسرني بالغ السرور أن أبلغ الجمعية العامة بأن اللجنة المعينة يوم ٢٢ شباط/فبراير أنشئت هذا اليوم بالذات. وتتألف عضويتها من المفوضين الغواتيماليين السيدة أوتيليا لوكس دي كوتي والسيد ادغار الفريدو بالسيلز توجو؛ أما رئيسها فهو السيد كريستيان توموسكات.

وينوه التقرير مع الارتياح بجملة أمور منها الاتفاق المتعلق بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية وحالة الزراعة، والاتفاق المتعلق بتعزيز السلطة المدنية ودور الجيش في مجتمع ديمقراطي، والاتفاق المتعلق بالاصلاحات الدستورية والنظام الانتخابي، والاتفاق المتعلق بأسس اندماج الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي في الشرعية.

ونيابة عن غواتيمالا، حكومة وشعبا، أود أن أعرب عن الشكر للتأكيد الذي يضعه تقرير الأمين العام على التعاون الدولي. وهذا الإقرار يعتبر ليس فحسب مكافأة على جهود بلدي وتقديرا لهذه الجهود بل يعتبر أيضا تقديرا للجهود العظيمة للبعثة وأعضائها في غواتيمالا.

إن القرار الذي اتخذته اليوم الجمعية العامة، بالثناء على حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني لغواتيمالا وشعب غواتيمالا ومؤسساته ومنظماته على مشاركتها، في عملية التنفيذ، قد صادق على دعم المجتمع الدولي الدائم والقيّم لعملية السلام في أمريكا الوسطى.

وفضلا عن إعرابي مرة أخرى عن الشكر على بيان المتكلم الذي عرض المشروع وبيانات سائر المتكلمين بشأن هذا البند اليوم، أود أيضا أن أوجه الشكر لهؤلاء الذين اشتركوا في تقديم هذا المشروع.

وبلدي ملتزم بالعمل على استمرار هذه البعثة الناجحة حتى يمكننا أن نرى النجاح الكامل الذي نطمح إليه جميعا.

السيد ملنديز - براونا (السلفادور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): نيابة عن حكومة السلفادور، يسعدني أن أعرب عن شكرنا للأمين العام على تقريره عن تقييم عملية السلام في السلفادور الوارد في الوثيقة A/51/917، بتاريخ ١ تموز/يوليه ١٩٩٧، الذي كان قد أعد وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٩/٥١ بتاريخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

وبعد أكثر من خمس سنوات على التوقيع على اتفاقات السلم في المكسيك في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ فإنه مما يبعث على سرورنا وارتياحنا أن نلاحظ أن عملية السلم في السلفادور قد حظيت بتقييم مؤات، على أساس مستوى تنفيذ الأهداف والتعهدات العامة المتفق عليها بين حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني، وخاصة فيما يتعلق بالمسائل العسكرية والأمن العام وحقوق الإنسان وإقامة العدالة والانتخابات والمسائل الاجتماعية - الاقتصادية في جملة أمور. وهذه المنجزات أدت إلى تغييرات هائلة في بلدي، كما يشير تقرير الأمين العام.

وفي هذا الصدد، لا بد من الإشارة إلى مسائل معينة ذات أهمية بالغة، مثل نزع الصبغة العسكرية عن البلد وإدماج جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني في الحياة المدنية والعملية السياسية الوطنية، وزيادة الانفتاح السياسي، ووجود مناخ من التسامح تجلى في الانتخابات الأخيرة، في آذار/مارس ١٩٩٧.

وإن العمل من أجل المصالحة الوطنية وتنفيذ الاتفاقات الاجتماعية - الاقتصادية ما فتئ يحرز تقدما. وقد بدأ تعزيز آليات الدفاع عن حقوق الإنسان، وما فتئت قوة الشرطة المدنية تكتسب قدرات مهنية على نحو متزايد. وباختصار، أعتقد أننا على الطريق السليم صوب التوطيد التدريجي لعملية ديمقراطية تستجيب لرغبات وأماني شعب السلفادور.

ومع ذلك ندرك أنه لا تزال هناك مسائل لم تنفَّذ بعد. وهي مسائل صغيرة لكنها هامة. وحكومتي ملتزمة بتنفيذها وفقا للتعهدات والالتزامات التي أخذتها على عاتقها.

ولا بد أن نضيف إلى ذلك أنه لا تزال توجد عناصر هيكلية ينبغي أن نكافحها بوصفنا أمة متخلفة. وفيما يتعلق بمسؤولية الحكومة، ينبغي أن نقول إننا نوافق على اقتراح الأمين العام بإنهاء وظائف وحدة الدعم الخاصة بمبعوثه وإنهاء ولايتها. بيد أننا نرحب بتعيين موظفين دوليين من الفئة الفنية وخبيرين استشاريين محليين بغية متابعة العناصر المعلقة في تنفيذ التعهدات التي تم التعهد بها.

إن الطريق كان طويلا جدا بيد أننا قد أشرفنا على نهاية فصل تاريخي لعبت فيه الأمم المتحدة والمجتمع الدولي دورا هاما في إنهاء الصراع المسلح في السلفادور وضمان الانتقال إلى السلام والديمقراطية. وقد حظيت تلك العملية بدعم المجتمع الدولي ومساندته، وبصفة خاصة أصدقاء الأمين العام لعملية السلم في السلفادور ومجتمع المانحين، الذين وفَّرت مساعداتهم الاقتصادية والتقنية والمالية دعما إضافيا حيويا لعملية السلام ولتوطيد المؤسسات بغية تجنب أي تراجع عن النتائج التي تحققت فعلا.

وأود أن أشيد إشادة خاصة بالأمين العام ومبعوثه الخاص وبالرجال والنساء الذين خدموا في شتى البعثات التي اشتركت في عملية التحقق في السلفادور. ونعيد التأكيد مرة أخرى على امتناننا البالغ للدعم السخي المقدم إلى السلفادور والذي مكننا من إحداث التغيير والمضي قُدما على نحو ديمقراطي.

نعلم أنه لا يزال يتعين علينا القيام بالكثير، بيد أن حكومة السلفادور قد صممت بقوة على التحرك قدما بقوة وعلى أن تكون نموذجا للديمقراطية والتنمية المنصفة المستدامة.

وفيما يتصل بمشروع القرار A/51/L.76 الذي عرضه المكسيك وشارك في تقديمه أصدقاء عملية السلم في السلفادور وكذلك حكومتي، والذي يتضمن اقتراح الأمين العام، من المشجع أن نلاحظ أنه قد اعتمد بالإجماع دون تصويت.

ونود أن نؤكد كما سبق أن أكد متكلمون آخرون أننا نشاطر رأي الأمين العام في أهمية التعاون الدولي على الصعيدين المتعدد الأطراف والثنائي، من أجل ضمان تنفيذ جهود السلفادور، حكومة وشعبا، على أساس متين وبحيث يكون بإمكانها التعويل على موارد كافية تمكنها من مواصلة النهوض بالسلام والديمقراطية والحرية والتنمية في السلفادور.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وبهذا تكون الجمعية العامة قد انتهت من هذه المرحلة من نظرها في البند ٤٠ من جدول الأعمال.

البند ٤٨ من جدول الأعمال (تابع)

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

تقرير الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح باب العضوية المعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة (A/51/24)

مشروع قرار (A/51/24، الفقرة ١٥)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تم تعميم تقرير الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح باب العضوية المعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة في الوثيقة A/51/24، التي تتضمن مشروع قرار في الفقرة ١٥.

السيد وولزفلد (لكسمبرغ) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يشرفني أن أتكلم نيابة عن استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا. وتضم أيسلندا نفسها إلى هذا البيان أيضا.

على مدى الأسابيع القليلة الماضية قيل مرارا إن إصلاح الأمم المتحدة عملية وليس حدثا.

والفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح باب العضوية المعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة هو عنصر في هذه العملية. وعند إنشاء الفريق في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، أكدت الدول الأعضاء تصميمها على

"تعزيز دور منظومة الأمم المتحدة وقدرتها وفعاليتها وكفاءتها ... بغية تحقيق كامل إمكانيات المنظمة ... والاستجابة بصورة أكثر فعالية لاحتياجات الدول الأعضاء وأمانيها" (القرار ٢٥٢/٤٩، الفقرة الثانية من الديباجة).

وفي ضوء هذه الخلفية، اشترك الاتحاد الأوروبي اشتراكا فعالا في أعمال الفريق على مدى السنتين الماضيتين. كما أسهم عدد من أعضائه اسهاما ملموسا في الصندوق الاستئماني الذي أنشئ لمساعدة الفريق في عمله.

وبعد مفاوضات طويلة ومكثفة أصبحت لدينا الآن وثيقة تتضمن عددا من المقترحات التي نعتبرها مفيدة جدا ومن شأنها أن تأتي بتحسينات عملية للمنظمة وتجعل عمل الجمعية العامة والأمانة العامة للأمم المتحدة أكثر كفاءة.

ومن ناحية أخرى، لا تتضمن هذه الوثيقة أفكارا تجديدية تذكر أو خططا كبرى لإصلاح وتعزيز المنظومة. وهكذا فهي لا توفي ولاية الفريق حقها تماما في

"أن يحدد الأفكار والمقترحات ... التي يرى أنها مناسبة لأغراض تنشيط منظومة الأمم المتحدة وتعزيزها وإصلاحها" (القرار ٢٥٢/٤٩، الفقرة ٢)

والاتحاد الأوروبي لا يود أن تؤخذ هذه التعقيبات على انها انتقاد للعمل النموذجي الذي اضطلع به نواب الرئيس، ولكن باعتبارها إشارة الى استمرار العملية.

وإذا ما أردنا أن تكلل بالنجاح الممارسة الصعبة ولكنها ضرورية، والتي نشارك فيها، بإشراف الأمين العام، فيجب أن نضطلع بنصيبنا من المسؤولية حتى نعطي المنظمة بتضامننا الزخم الذي تحتاجه ونعدها لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

وسيؤيد الاتحاد الأوروبي مشروع القرار المعروض علينا، الوارد في تقرير الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح باب العضوية المعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة، ويرحب بنتيجة عمل الفريق.

ونود أخيرا، أن نعرب عن تقديرنا وامتناننا للطريقة التي أدرتم بها، سيدي الرئيس، أنتم ونوابكم الثلاثة، السفير الهندي براكاش شاه، والسفير النرويجي بيورن ليان، والسفير النيوزيلندي كولن كيتنغ، مداولات الفريق العامل. فبدون التزام وقيادة هؤلاء الرجال ما كان يتسنى لنا أن ننجز بنجاح المهمة التي أنيطت بنا بموجب القرار ٢٥٢/٤٩.

السيد بيتريا (الارجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): اسمحوا لي في البداية أن أعرب لكم عن تهانئي الخالصة، سيدي الرئيس، على الطريقة التي توليتم بها قيادة عمل الفريق العامل الرفيع المستوى ذي الأهمية. وأود أيضا أن أهنئ نواب الرئيس، السفير الهندي براكاش، والسفير النرويجي جاكوب بيورن ليان، والسفير النيوزيلندي كولن كيتنغ. فقد اضطلعتم معا، سيدي، بدور مهم جدا في إدارة عمل الفريق العامل، والسعي الى توافق الآراء، وإعداد هذا التقرير الهام.

وكان العمل الذي اضطلع به المكتب شاقا ومعقدا بسبب طبيعة المسائل المتناولة وأهميتها. وفي هذا الصدد، أعتقد أن أعضاء المكتب أنجزوا عملا مهما الى مدى بعيد لعملية الإصلاح.

وفي رأينا أن واحدة من النتائج الهامة التي يمكن استخلاصها من هذه العملية، وذلك علاوة على أهمية جوهر المناقشة نفسه، هي أن رسالة إيجابية قد وجهت الى المجتمع والشعوب والحكومات، تدل على أن الأمم المتحدة لا تعتبر نفسها محصنة ضد النقد الذاتي والتقييم الذاتي. والوثيقة التي أعدتها أخيرا الأمانة العامة بشأن جدول أعمال الإصلاح، تأتي كمثال إضافي للرؤية المتكاملة التي تحتاجها المنظمة في إعادة تشكيل المنظومة. ونحن على ثقة بأن تلك الوثيقة ستحظى بمناقشة متعمقة في الدورة المقبلة للجمعية العامة.

وفيما يختص بالتقرير الوارد في الوثيقة A/51/24، نعتقد أن إسهامات قيّمة قدمت لتنظيم عمل الجمعية، خاصة عن طريق التوصيات المتعلقة بعمل الأمانة العامة والموظفين عموما.

وتحتاج الجمعية، الى ترتيب الأولويات وتجنّب المناقشات التي تفتقر الى الجوهر. وتحتاج الى التركيز على إدارة جدول الأعمال لكي تضيف قيمة حقيقية الى عملها. وفي نفس الوقت، وفي سياق ترتيب الأولويات في الجمعية، لا يكون مقبولا أن نرى محاولات تهدف الى تقويض استقلال ميزانيات أجهزتها السياسية الفرعية، مثل لجنة إنهاء الاستعمار، عن طريق قرارات من الواضح أنها حسنة المقصد ولكنها غير ذات أساس واتخذت دون تشاور.

وفيما يختص بالباب المتعلق بالأمين العام، نرحب بالاستنتاجات التي تم التوصل إليها، خاصة تلك المتعلقة بتخفيض البيروقراطية وتقييم أداء الموظفين. وفي هذا الصدد من المهم عدم تشبيط الناس عن الالتحاق بوظائف الخدمة المدنية الدولية، والسعي بجهد في نفس الوقت الى تحقيق أرفع مستوى في الأداء.

إن التوزيع الجغرافي العادل يتسم بالأهمية. ويمكن أن أغامر فأقول إنه ينبغي زيادة تمثيل منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي في المجالات الرئيسية. والحالة الراهنة تتطلب التحسين، ويجب علينا أن نغتنم فرصة الزخم الذي ولّدته عملية الإصلاح.

ويكون مفيدا أيضا أن يتم تحديد ترتيبات للتفاعل الممكن بين المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني وبين منظومة الأمم المتحدة. ونحن نعرف أن للأمين العام أفكارا جديدة وجريئة في هذا الصدد.

وفي الختام، يحدونا الأمل أن يتم النظر في هذه الأمور بأوضح ما يمكن وبطريقة مرنة، آخذين في الاعتبار أن الحقائق الجديدة تستدعي مناهج جديدة وأن الطبيعة الديمقراطية للمنظمة يجب تعزيزها.

السيد ريتشاردسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يسعدني أن أرحب بالتقرير النهائي للفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح باب العضوية المعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة، هنا في الجمعية العامة.

وبادئ ذي بدء، أود أن أشكر شخصيا نواب رئيس الفريق العامل، السفير النرويجي بيورن ليان، والسفير الهندي شاه فقد كانت قيادتهما الممتازة ومثابرتهما الشخصية ذخرا عظيما للفريق العامل.

ونضم صوتنا الى أصوات العديد من الوفود في الإعراب عن أسفنا لمغادرة السفير شاه نيويورك. فسنفتقد التزامه الشخصي بتعزيز الأمم المتحدة. ولكن من حسن الحظ أن السفير بيورن سيظل معنا في المدينة، ونحن ممتنون لذلك. وأخيرا، يجب أن نتذكّر المساهمة القيّمة للسفير النيوزيلندي كولن كيتنغ في المراحل الأولى من مداولاتنا.

إن تقرير الفريق العامل استعراض شامل لأداء الجمعية العامة والأمانة العامة، وربما كان أوسع تقرير اضطلعت بوضعه الدول الأعضاء، على الإطلاق، وتمثل توصياته، التي تربو على المائة، أداء بنّاءة جدا لتحقيق تحسينات ملموسة في الأمم المتحدة.

ورغم أن الوصول الى توافق في الآراء بين جميع أعضاء الفرق العامل كان صعبا أحيانا، أعتقد أن جميع الوفود استفادت من عملية الإصغاء الى آراء الآخرين الهامة وأخذها بعين الاعتبار. وتوافق الآراء الذي يقوم عليه هذا التقرير له أهمية خاصة لأنه يبيّن التزام جميع الدول الأعضاء التزاما أساسيا بالعملية الجارية المتعلقة بإصلاح منظومة الأمم المتحدة وتعزيزها.

إن هذه الوثيقة ومقترحات الأمين العام المتعلقة بالمسار الثاني للإصلاح التي أعلنت هذا الشهر تسلط الضوء على ثقافة إصلاح مشجعة ومثيرة للحماس ترسخت على امتداد الأمم المتحدة، بدءا من الدول الأعضاء وانتهاء بالعناصر المكونة للمنظومة والأمانة العامة. وستظل حكومتي تشدد على أهمية مواصلة الزخم الذي نشأ بهذا الصدد وستتابعه عن كثب لكفالة أن تتسنى لنا جميعا رؤية أفكارنا وجهودنا وقد تحولت الى نتائج قابلة للقياس.

والواقع أن هناك صلة قوية بين مقترحات الأمين العام المتعلقة بالإصلاح والمقترحات التي تقدم بها فريقنا العامل اليوم. ويحدوني الأمل في أن يؤدي هذان التطوران الى المضي بعملية الإصلاح الى الأمام. ويتطلع وفدي الى التنفيذ السريع لما اقترحه الفريق العامل من تدابير، ويدعو في الوقت نفسه الى البحث العاجل والشامل في آن واحد لمقترحات الأمين العام إبّان انعقاد الجمعية العامة في دورة الخريف المقبلة.

إلا أن هذه المناسبة هي اللحظة المواتية لكي نتذكر مقصدنا. ومع مضينا قدما في مساعينا لتحسين المنظمة، ينبغي لنا أن نتأمل بوعي في المبادئ التي ينبغي أن تحرك جهودنا الإصلاحية وفي الدوافع التي لا ينبغي أن تحركها.

وإصلاح الأمم المتحدة لا يتعلق بصفة رئيسية بالعمل الورقي أو الإجراءات، ولا هو بشأن إعادة توزيع المناصب أو التقطيع العشوائي لأطراف وأجهزة من المؤسسة من أجل رسم بياني للمنظمة أقل تعقيدا. وفي سعينا الى بلوغ غاياتنا ينبغي ألا نكون مدفوعين فقط بما يظهر على بيانات الميزانية، رغم ما تكتسيه الشواغل المالية من أهمية لجميع الحكومات والشعوب.

وبالنسبة لشعوب العالم، ترتبط الأمم المتحدة بالقيم الإنسانية الراسخة - بالسلم والأمن، وحقوق الإنسان والإغاثة الإنسانية، والعدالة الدولية، والتنمية المستدامة. إن هذه الهيئة هي بمثابة منتدى للنهوض بالتعاون والتفاهم العالميين ولتعزيز معايير أسمى لهذه الغايات. والأمم المتحدة، في نهاية الأمر هي الوديع لأسمى آمال وتطلعات الإنسانية في بناء عالم أفضل اليوم ومن أجل الأجيال المقبلة. وعندما نشرع في تحسين هذه المؤسسة، ينبغي لنا أن نهتدي بهذه المبادئ الأساسية. فلنعمل على ألا يحيد بصرنا عنها في سعينا الى التغيير ونحول دون ضياعها في ثنايا الحاجة الحتمية الى تكديس مقترحات الإصلاح.

إن إصلاحات الأمم المتحدة ينبغي أن تكون ما نرغب نحن الدول الأعضاء، في حدود الإمكانات المتاحة، من المنظمة أن تفعله، وأن تكونه، وأن تمثله، وينبغي أن تعني بالكيفية التي نريد أن ينظر بها الناس الذين نحن مسؤولون أمامهم الى عملنا سعيا الى تنفيذ ولايتها. وفيما نفعله لتحسين الأمم المتحدة يجب أن يكون هناك تناسب سليم بين الشكل والوظيفة. وبعد أن نفرغ من عملنا الإصلاحي يجب أن يكون الكيان الذي نتوصل إليه قادرا على أداء أنشطتنا الجوهرية. ويجب أن يكون قادرا على خدمتنا أفضل مما كان لدينا من قبل. وإذا لم يحدث ذلك، ولم تؤد كل أعمالنا الى شيء أكثر من إعادة تأكيد الحالة الراهنة، أو أدت الى تحويل المنظمة دون داع الى منظمة ضعيفة أو غير قادرة على العمل، نكون عندئذ قد عجزنا عن أداء مهمتنا على النحو الصحيح ونكون قد

ألحقنا الضرر بالعالم. لذا فإن وفدي يؤمن بأن منظمة الأمم المتحدة، كما نقول دائما، إذا أصبحت أكثر تبسيطا وأفضل تركيزا وأكثر سلاسة في عملها فستصبح أكثر فعالية وكفاءة في تنفيذ ولايتها وأولوياتها. ومن ثم ينبغي لنا، ونحن ننفذ الإصلاحات المعروضة علينا، أن نحمي ونصون ما هو جوهري حقا، بدلا عن الحفاظ على القشور أو الاكتفاء بالقرارت المريحة. وبهذه الطريقة، قد نجد السبيل الى التصدي للتحدي المزدوج المتمثل في إنجاز المزيد وبتكاليف أقل.

ومرة أخرى أشيد بنجاح الفريق العامل وأعرب عن تأييد وفدي الكامل للتقرير قيد النظر.

السيد بوردا (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): اسمحوا لي أن أعرب عن ارتياح لجنة التنسيق المشتركة لحركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ والصين من أننا بصدد اعتماد مشروع القرار الوارد في الفقرة ١٥ من الوثيقة (A/51/24)، لأن ذلك يمثل توافق آراء واسع القاعدة تم التوصل إليه بعد بحث ومناقشات مطولين ومعمقين في الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح باب العضوية المعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة، وشاركت لجنة التنسيق المشتركة بنشاط وحماس في تلك العملية.

إن مشروع القرار يتضمن مقررات هامة متعلقة بإصلاح الجمعية العامة والأمانة العامة وهو ما سيسهم دون شك في إيجاد منظمة لها، في المقام الأول، جمعية عامة معززة في ميثاقها بوصفها الجهاز السياسي الأعلى، الذي تشارك فيه الدول الأعضاء كافة على قدم المساواة، وهو ما يعطيها طابعها الديمقراطي الحقيقي.

إن المقررات القاضية ببحث تقارير الأجهزة الرئيسية الأخرى، لا سيما مجلس الأمن، ينبغي إبرازها بوصفها خطوة هامة نحو تجدد التفاعل بين الجمعية والمجلس. والمقررات المتعلقة بتنظيم المناقشة العامة وعمل الجمعية العامة عموما ستشجع على مزيد من المرونة والكفاءة في إطار المزيد من الشفافية ومن مشاركة الدول الأعضاء، في الوقت نفسه الذي سيقل فيه طول المناقشة العامة والبيانات في اللجان الرئيسية، مما سيوفر وقتا قيما للنقاش الموضوعي والمفاوضات.

إن لجنة التنسيق المشتركة تأمل أن تعزز كذلك وظيفة رئيس الجمعية العامة للنهوض بمقاصد ومبادئ المنظمة، بما في ذلك النهوض بها عن طريق المشاورات المستمرة بين الرئيس ورؤساء الأجهزة الأخرى، لا سيما مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وزيادة دعم الأمانة العامة لمنصب رئيس الجمعية.

ولجنة التنسيق المشتركة على اقتناع بأن الاتفاقات التي تم التوصل إليها بشأن الأمانة العامة، لا سيما آليات الرقابة والمساءلة ومجالات العمل المكثف لآلية الرقابة، ستزيد من مرونة وشفافية تقييمات الوفاء بالولايات التي تكلف بها الآلية الحكومية الدولية الأمانة العامة. وبالنسبة للأمانة العامة، فإن المقررات الأخرى المتعلقة بها وبموظفيها ستسفر عن منظمة مبنية أكثر على الشراكة، وأكثر كفاءة واستقلالا.

لكن من المؤسف أن الفريق العامل لم يتمكن من التوصل، في الوقت المتاح له، الى الاتفاق بشأن قضايا أخرى معينة معروضة عليه، بما فيها استخدام حق النقض في اختيار الأمين العام واستخدام الأفراد المعارين. وسيتعين على الجمعية العامة أن تواصل نقاش هذه القضايا حيثما وحينما رأت ذلك مناسبا.

وليس ثمة شك في أن اعتماد مشروع القرار المعروض علينا الآن يمثل خطوة هامة في عملية الإصلاح التي تعهدت بها المنظمة. وينبغي الحرص على أخذ مداولاتنا ومناقشاتنا في الفريق العامل خلال السنتين الأخيرتين بعين الاعتبار عند نظر الجمعية العامة في تقرير الأمين العام (A/51/950)، المعروف أيضا باسم "المسار الثاني"، والذي عرض في ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٧، لأن بعض ما جاء فيه من مقترحات نوقش بالفعل على نطاق واسع في الفريق العامل، وهي مناقشات قد تسهم موضوعيا في الكيفية التي نحلل بها التقرير.

وبذلك تكون لجنة التنسيق المشتركة قادرة على تأييد اعتماد مشروع القرار هذا، وتتطلع الى تنفيذه الفوري والتام بدءا من كانون الثاني/يناير ١٩٩٨.

وأخيرا، أود أن أعبر عن امتنان لجنة التنسيق المشتركة لكم، سيدي، على الصفات القيادية التي

أبديتموها كرئيس للفريق العامل، ولنائبي الرئيس، السفير الهندي براكاش شاه والسفير النرويجي هانز جيكوب بيورن، على الطريقة التي أدرتم بها عمل الفريق وصولا الى خاتمة ناجحة. ونود كذلك أن نتوجه بالشكر للسفير النيوزيلندي كولن كيتنغ الذي عمل نائبا لرئيس الفريق في العام الماضي وكان نموذجا للمهنية الدبلوماسية والكفاءة.

وإن الدول الأعضاء في لجنة التنسيق المشتركة التي هي أعضاء في حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ والصين ستتابع باهتمام كبير تنفيذ أحكام مشروع القرار الذي توشك الجمعية العامة على البت فيه.

السيد غوريليك (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): يود الاتحاد الروسي، بداية، أن يعرب لكم، سيدي، ولنواب رئيس الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح باب العضوية المعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة، السفراء بيورن ليان وشاه وكيتنغ، على ما بذلوه من جهود أفضت الى النتيجة الناجحة لعمل الفريق: أي التقرير المعروض على الجمعية العامة الآن.

ونحن جميعا نتذكر المناقشات التي أحاطت بعمل الفريق العامل، وأنه لأمر جيد أن الفريق العامل، بالرغم من ولايته الواسعة النطاق، تمكن من التركيز على بعض أهم البنود، بما فيها تلك المتصلة بترشيد عمل الجمعية العامة والأمانة العامة، مع التشديد بصورة خاصة على تحسين الكفاءة عموما. ويعرض تقرير الفريق العامل عددا من التدابير المحددة التي تستهدف تحسين أداء آلية الأمم المتحدة المتعددة الجوانب بكاملها، من اجراءات تعيين الأمين العام الى استخدام أجهزة الكمبيوتر، ومن استقلال الأمانة العامة الى جدول أعمال الجمعية العامة. ويتصف بعض هذه التوصيات بالابتكار.

ووفد الاتحاد الروسي سيؤيد مشروع القرار الوارد في الفقرة ١٥ من التقرير. ولئن كان من الأهمية بمكان أن يعتمد مشروع القرار، فإن ما يفوق ذلك أهمية فعلا هو تنفيذ المقترحات لتعزيز فعالية أنشطة الأمم المتحدة، وهي مقترحات صيغت بعد مناقشات طويلة: ونتائج عمل الفريق يجب ألا تظل حبرا على ورق. ويحدونا الأمل بأن يسهم الطابع الشامل والمحدد للتدابير المقترحة إسهاما حقيقيا في إصلاح المنظمة.

وإننا نشير الى الطابع التكميلي لتقرير هذا الفريق العامل والمقترحات التي قدمها الأمين العام في تموز/يوليه. وتوصيات الأمين العام تطور وتجسد العديد من الأفكار والمقترحات التي نظر فيها الفريق العامل، بما في ذلك الأفكار التي يعرضها التقرير والأفكار التي حذفت. وعندما نمعن النظر في التدابير التي اقترحها الأمين العام، فإننا نؤمن بأن من الأهمية بمكان ألا ننسى نتائج عمل الفريق العامل أو أن نوليها اهتماما ضئيلا فقط.

السيد تاكاسو (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أعرب عن تأييد وفد بلدي لمشروع القرار الوارد في تقرير الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح باب العضوية المعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة. ويسرنا أن نرحب بالاختتام الناجح لعمل الفريق العامل.

طوال السنتين المنصرمتين، ناقشت الدول الأعضاء من خلال الفريق العامل، مجموعة كبيرة من المسائل بغية الوفاء بالولاية التي منحتها له الجمعية العامة من أجل تبسيط وتوحيد جميع أعمال منظومة الأمم المتحدة. ولئن كان الفريق العامل قد نجح في الاتفاق على عدد من المسائل المحددة، فإننا نعترف بأنه لا تزال هناك بنود لم يتم التوصل الى توافق في الآراء بشأنها؛ وقد تركت هذه البنود لكي تناقش في المستقبل.

غير أن أهم شيء في عملية المناقشة التي اضطلع بها الفريق العامل كان أن الدول الأعضاء تمكنت من التوصل الى آراء مشتركة بشأن العديد من النقاط، وتعميق التفاهم المشترك بشأن دور الأمم المتحدة في المستقبل. ويعلق وفد بلدي أهمية كبيرة بصورة خاصة على الافتراضين اللذين على أساسهما بدأ الفريق العامل عمله، كما تجسد ذلك في الفقرة ٢ من ملحق التقرير. والافتراض الأول أنه سيتم توفير الموارد الكافية والتي يمكن التنبؤ بها لدعم منظومة الأمم المتحدة، إذ أنه دون توفير هذه الموارد سيكون من الصعوبة بمكان تنفيذ أية توصية، والافتراض الثاني هو أن الموارد التي سيفرج عنها نتيجة الاصلاحات ستخصص لأنشطة ذات أولوية عالية، مثل التنمية. ويعلق وفد بلدي أهمية كبيرة على هذا المفهوم المتمثل في إعادة استثمار الوفورات في التنمية، وذلك من أجل توزيع العوائد المتأتية عن الإصلاح.

ويحـــدونا الأمل بأن تسهم نتائج الفريق العامل ومقترحات الأمين العام التي قدمها في الأسبوع المنصرم، في إعطاء زخم للمداولات المتعلقة بإصلاح الأمم المتحدة برمتها خلال الدورة القادمة للجمعية العامة.

وأخيرا، أود أن أعـــرب عن عميق امتنان وفدي لرئيس الجمعية العامة، السفير غزالي، الذي أدار دفة أعمال الفريق العامل كرئيس له. ونحن ممتنون أيضا لنائبي رئيس الفريق العامل، السفير شاه والسفير بيورن ليان، الذي خلف السفير كيتنغ، على جهودهما التي لا تكل، والتي مكنت عمل الفريق العامل من أن يتوج بالنجاح.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد استمعنا الى آخر متكلم بشأن المناقشة المخصصة لهذا البند.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الوارد في الفقرة ١٥ من تقرير الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح باب العضوية المعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٤١/٥١).

أود أن أسجل عميق تقديري لنائبي رئيس الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح باب العضوية المعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة، السفير الهندي براكاش شاه والسفير النرويجي هانز جيكوب بيورن، على إدارتهما الناجحة للفريق العامل في التوصل الى نتائج مثمرة. ولقد عمل كلاهما دون كلل، وبدعم من الجمعية العامة والأمانة العامة، على ضمان أن ينجز هذا الفريق العامل، الذي أنشئ في ١٩٩٥، أعماله. وأود كذلك أن أعبر عن عميق تقديري للسفير أحمد كمال على ترؤسه الفريق الفرعي المعني بالمنظمات غير الحكومية.

وغدا، الموافق ١ آب/أغسطس ١٩٩٧، سيتقاعد السفير براكاش شاه من الخدمة في وزارة الخارجية الهندية. وإنه لمن الملائم أن يختم اليوم الأخير من عمله باعتماد هذا التقرير.

وإذ نعترف بإسهامات جميع الذين أسهموا في نجاح الفريق العامل، يجب عليَّ أن اعترف بالدور الذي اضطلع به وزير خارجية كوت ديفوار ورئيس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين السيد عمارة ايسي، الذي سُمي الفريق العامل باسمه تحببا؛ ورئيس الجمعية العامة في دورتها الخمسين، السيد ديوغو فريتاس دو أمارال؛ ونائب الرئيس السابق، السفير النيوزيلندي كولن كيتنغ. ويتعين علي أن أذكر هنا بإسهامات السفير ديفيد بيرنباوم، سفير الولايات المتحدة، والسفير سرينيفاسان، سفير الهند، إذ اضطلع كلاهما بدور في إنشاء الفريق في ١٩٩٥.

وبهذا التقرير، يصبح هذا الفريق العامل الثاني التابع للجمعية العامة الذي ينهي أعماله بعد الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة والمعني بخطة للتنمية. ولئن كانت النتائج التي توصل اليها هذا الفريق العامل لا يمكن أن توصف بأنها مهولة، فمن المؤكد أنها تتضمن تدابير محددة للنهوض بعمل الجمعية العامة وهيئاتها الفرعية وكذلك الأمانة العامة. وقد خفضت الفترة المخصصة للمناقشة العامة رسميا من ثلاثة أسابيع الى أسبوعين. وسيجري انتخاب الرئيس، ونواب الرئيس، ورؤساء اللجان الرئيسية في وقت مبكر لكي تتمكن الدورة الجديدة من البدء في دورتها الموضوعية بشكل جاد.

وكذلك اتخذت قرارات هامة بشأن عدد من القضايا، تتضمن ما يلي: تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة؛ وعملية الميزانية والوفاء بالمهام؛ والتكنولوجيا؛ وخضوع الأمانة العامة للمراقبة والمساءلة؛ والآليات الخارجية والداخلية؛ واجراءات اختيار الأمين العام والأمور المتعلقة بكبار المسؤولين؛ واستقلالية الأمانة العامة. ويبدأ العمل بكل هذه المقررات في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، وينبغـــي أن تسهـــم فـــي تحقيق هدفنا في جعل الأمم المتحدة تضطلع بالمهام الموكلة اليها بكفاءة وفعالية.

ودون الإقلال من شأن هذه المقررات، علينا أن نسلم في الوقت ذاته بأن الفريق العامل هذا لم يتمكن من التوصل الى توافق في الآراء حول المواضيع الأساسية التالية: استخدام الموظفين المعارين؛ ومسألة إنشاء وظيفة نائب الأمين العام؛ والإعلام؛ ومدة ولاية الأمين العام؛ والاستعراض المتعمق للهيئات الفرعية وترشيد

عملها؛ ومشاركة المنظمات غير الحكومية. ولم يتمكن الفريق الفرعي المعني بالمنظمات غير الحكومية من الاتفاق على الولاية بعد أن عقد ١٠ جلسات رسمية.

وكثير من هذه القضايا كان قد أثارها الأمين العام في تقريره في ١٦ تموز/يوليه. ولا أشك في أن الدول الأعضاء ستنظر بجدية في هذه القضايا وفي غيرها عندما نشرع في مسعانا الجماعي الهادف الى ضمان احتفاظ الأمم المتحدة بأهميتها إزاء احتياجات شعوب العالم.

وفي نهاية المطاف، لم يسجل أي وفد أي تحفظات عن مضمون التقرير أو على مشروع القرار الوارد فيه. وهـذا إنجاز هام، وبخاصـة في ضوء الشكوك التي انتشـرت انتشارا واسعا إزاء إنشاء الفريق العامل قبل ما يقـل عن سنتين. وعلى الرغم من عدم حصول أي فريق على كل ما يريده في مفاوضات الأخذ والعطاء، ينبغي لكل الدول الأعضاء أن تشعر بالارتياح للتوصل الى توافق في الآراء حول طيف عريض من القضايا الهامة بالنسبة لعمل الجمعية العامة والمنظمة.

لقد كانت عملية بناء التوافق في الآراء طويلة وصعبة، ولا تزال هناك مسائل رئيسية قيد التداول الذي تواصله أفرقة أخرى في المستقبل، ولكن المهم هو أن العملية المتعددة الأطراف نجحت. ودلل أعضاء الجمعية العامة، من خلال عملية مفتوحة العضوية وصادقة، على استعدادهم للنظر في أساليب عملهم وعلاقتهم بالأمانة العامة وغيرها من الأجهزة الرئيسية. ولئن كان الفريق العامل لم يتوصل الى نتائج مذهلة أو جذرية، فإنه قدم مجموعة وجيهة وواعية من التدابير التي تشكل أساسا صلبا يجري البناء عليه خطوة خطوة في السنوات القادمة.

أخيرا، أود أيضا أن أشير هنا الى أن الجمعية العامة بقـرارها ٢٦٤/٤٨ المعنـون "تنشيط أعمال الجمعية العامة"، قررت

"أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية والخمسين البند المعنون "تنشيط أعمال الجمعية العامة". (القرار ٢٦٤/٤٨، الفقرة ١٤)

وقد انعكس تنفيذ الأمانة العامة لهذا القرار في البند ٢١ من جدول الأعمال، في الصفحة ٦ من الوثيقة A/52/150 المؤرخة ١٨ تموز/يوليه ١٩٩٧ والمعنونة "جدول الأعمال المؤقت لدورة الجمعية العامة العادية الثانية والخمسين". ومن الواضح أنه يتعين على الوفـود أن تقرر

ما تريد أن تفعله فيما يتعلق بهذا البند من جدول الأعمال عندما تدرس الاجراءات التي تتخذ بشأن مقترحات المسار الثاني التي قدمها الأمين العام.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥